

ماذا عن مركز «ارانك»

بالوقت الذي يمكن من اللجوء للقضاء تبقى الوسيلة الوحيدة اذن هي حجز الأجنبي ومنعه من حريته حتى لا يتمكن من المقاضاة وبعد أن تنتهي المدة التي يمكن فيها اللجوء للمحكمة تكون السلطات المختصة قد لاحظت عدم لجوء المعني بالأمر للقضاء وبالتالي تعمد الى تنفيذ قرار الطرد.

هكذا انكشفت الحقيقة التي أقيم من أجلها مركز «ارانك» وهي تشرح زيادة على ذلك معنى الرقم القياسي الذي تعرفه مدينة مرسيليا بخصوص طرد العمال الأجانب.

حالة الجرم المشهود وفي حالة الاخلال بالنظام العام ، وهذا الأخير بحكم شموليته يمكن تأويله بمرونة كبيرة .

يتمتع الشخص الذي مسه مرسوم الطرد بحق اللجوء الى القضاء ومناشدة العدالة ويصدر الحكم ، ويحدث انه في غالب الأحيان عندما تتاح فرصة التقاضي للأجانب الذين مسهم قرار الطرد أن يلغى مثل هذا القرار .

هل يمكن القول ان أعمال الشرطة تتعارض مع ما تدافع عنه العدالة ؟ او هل من اجل الغاء مثل هذه القرارات يكفي اللجوء الى العدالة ؟ مادام الأمر يتعلق

منذ مدة طويلة نفت السلطات الفرنسية وجود هذا المركز الواقع قرب مرسيليا ، وكان لا بد من انتظار فرار أحد محتجزه ليعترف بالحقيقة والواقع .

لم يعد الأمر يتعلق باشاعة أو ضجيج ، مركز ارانك يوجد حقا . ليس سجنًا ولكنه مركز للعبور كما يحدد ذلك المسؤولون . فبالنسبة لهم مركز العبور هذا هو المكان الذي يحتجز فيه الأجانب الذين صدر في حقهم قرار الطرد من فرنسا .

قانونيا تطبق المسطرة التالية بالنسبة للأجانب : يصدر مرسوم موقع من طرف وزير الداخلية بالنسبة للذين يوجدون في



غربة المهاجر

ج : نعم في البداية زوجتي ، لكن قبل كل شيء كان علي أن أجد سكنا مناسبًا . وتأدية ثمن كرائه لمدة ستة أشهر مسبقًا ، ثم الادلاء بأوراق ادارية كثيرة ... لا ، ليس هناك سكن للجزائريين سوى هذه الغرفة الضيقة التي لا تتعدى اثني عشر مترا مربعا ، في هذا المبنى الخرب وغير الصحي ، بدون شمس ، اننا نعامل كالبهائم .

في المساء عندما أدخل الغرفة فكأنما الج قبرا . قلت في البداية عملت على اقدام عائلتي لأن الحياة بدونها تفقد كل معناها لكنني قاسيت من العنصرية وعشت ظروف الفقر فقلت لنفسي كفاني هذا الفقر حتى أقاسمهم اياه . وعلاوة على هذا ليس من الوقاحة الاتيان بوالدي حتى يرى الحياة المخجلة التي أعيشها هنا .

وفي الاخير يوجه سعيد حمادي سؤالًا الى الطاهر بنجلون :

- هل أنت مغربي ؟

- نعم .

- لا يهم كلنا اخوة . □

حتى يحين الرحيل ، ويكون علي لزاما أن أغادرهم ليلا عندما يكونا نائمين . أرحل دائما بالليل متعمدا . اهن علي من ان اراهما بيبكيان .. هل تعلم أنني أبدأ أشعر بمغص وألم خمسة عشر يوما قبل مغادرتهم . أشتري ورقة السفر خفية ولا أخبر زوجتي حتى اليومين الأخيرين فهي الأخرى تصاب بالمرض عندما يحين وقت السفر .

س : هل ترى زوجتك مرة كل سنة ؟

ج : منذ أحد عشر سنة على زواجنا أكون رأيتها ما يقرب من ثلاثة عشر شهرا . ومنذ مدة أحصل على شهرين كعطلة سنوية : شهر العطلة المأجور وآخر دون مقابل ، ومع ذلك شهرين في السنة ليس بالكثير . هل تعرف فرنسيين يقبلون العيش بعيدا عن زوجاتهم واطفالهم ؟ أقول هذا لأذكر بقرارات سطولييري التي تمنع المهاجر من احضار عائلته . نعم من السهل عليهم أن يمنعونا من ذلك لكنهم لا يعلمون كم تقاسي وكم نتحمل : لا ، لا يعلمون ذلك .

س : هل حاولت أن تصحب معك عائلتك الى فرنسا ؟

خصصت جريدة «لوموند» ليوم 11 ابريل 1978 في صفحتها الأولى استجوابا ألقاه الكاتب المغربي الطاهر بنجلون مع العامل الجزائري سعيد حمادي اخترنا أخذ بعض الفقرات منه باعتبارها تعكس حالة التمزق الاجتماعي التي تعاني منها الأسرة المهاجرة كيفما كانت جنسيتها الى الدولة الرأسمالية عامة وفرنسا على الخصوص .

س : كم يبلغ سن أطفالك ؟

ج : ابنتي في الثامنة من العمر وتسمى حورية أما ابني ففي السادسة والنصف ويسمى المختار .

س : هل كنت بفرنسا عند ولادتهما ؟

ج : نعم . توصلت يوما بتلغراف يخبرني بذلك ، لكنني لم أستطع الذهاب . فلم أشهد ازدياد حورية ولا المختار . وأول مرة رأيتهما كانا قد كبرا . وأبي هو الذي اختار لكليهما الاسم .

س : هل يتعرفون عليك ؟

ج : في البداية ولدة خمسة عشر يوما اعتبر اجنبيا بالنسبة لهما ، يناديان والدي أباهما . بعد ذلك يتعودان شيئا فشيئا لكن ما ان يعتادا

الهجرة و

في إطار « ندوة التضامن العربي الأوروبي ضد الامبريالية » ، التي نظمت في باريس في شهر يناير 1978 ، بمبادرة « تجمع مساندة القوى التقدمية العربية » ألقى عرض هام حول موضوع الهجرة والامبريالية ، ارتأينا نشره بمناسبة عيد الطبقة العاملة ، ولتسليط الضوء على هذه الظاهرة التي تشمل العديد من العمال المغاربة في المهجر ، على أساس ان نتابع موضوع الاوضاع المساوية في البادية المغربية في العدد المقبل .

قنوات الانتاج الرأسمالية دون ان تتكفل الدول المستقبلية بادیء ذي بدء بتكاليف التربية والتكوين ، التي تبقى بالطبع على عاتق الدول المصدرة التي تسلم بهذا الشكل عمالها في اشد عمرهم . نتيجة الانتقاء الصارم في مجال اختيار هؤلاء العمال .

وحسب بعض التقديرات . تقتصد أوروبا الغربية كل سنة . بما يقارب خمسة ملايين من العمال المهاجرين . حوالي 50 مليارا من الفرنكات في مجال التربية والتكوين فقط . على حساب الدول المصدرة لليد العاملة . وبالإضافة الى ذلك هناك « الارباح السياسية » التي لا تقدر . والارباح المحققة في التعويضات الاجتماعية والتقاعد والسكن وارباح الاستثمارات ... الخ .

ولتغطية نظام الاستغلال والاتجار بالعمال المهاجرين . طورت نظرية تبريرية من طرف بعض المصالح وعدد كبير من المؤلفين . بنجاح لا ينكر .

وستتناول هنا الحجج الرئيسية في هذا الطرح :

(1) البطالة وقلة الشغل .

(2) الانعكاسات الديموغرافية .

(3) التكوين المهني ونقل التكنولوجيا

والمساهمة في التنمية .

(4) التحولات والعملات الصعبة والتوازن

النقدي .

● فيما يخص النقطة الأولى . يقال ان الهجرة تساهم في تخفيف البطالة في الدول المصدرة لليد العاملة . في حين ان احصائيات هذه الدول تبين ان جالياتها المهاجرة تشكل . حسب الحالات . اقل من 5 % من السكان الذين هم في سن الشغل . اي انها ضعيفة التأثير على مشكل البطالة .

● اما الحجة الثانية . فهي ان الهجرة تساهم في تخفيض الضغط السكاني في البلاد المصدرة لليد العاملة . غير ان هذا لا يحول في الحقيقة والواقع . دون تضاعف عدد سكان هذه البلدان كل 22 سنة في حين لا يتضاعف سكان العالم الا كل 33 سنة .

ومع ذلك . فقد نجح عدد كبير من المؤلفين منذ القرن الماضي . في ابراز وتسليط الضوء على العلاقات الوثيقة التي تربط بين ظاهرة الهجرة والواقع الاستعماري والامبريالي . فقد بين « انجلز » . على سبيل المثال . كيف ان بناء القاعدة الصناعية الانجليزية كان مستحيلا تقريبا . بدون احتياطي اليد العاملة المستمدة من « سكان ايرلندا العديدين والمحرومين » . (ف . انجلز . وضعية الطبقة العاملة الكادحة في انجلترا . ص : 134) . كما ان مؤلفين آخرين . لاحظوا ان ارتفاع التركيب العضوي للرأسمال الناجم عن التناقضات « ما بين الرأسمالية » والمنافسة . يؤدي بالضرورة الى ميل نحو تناقض في معدل الربح : فالهجرة . بسبب وتيرة التوسع - التقلص المميزة للرأسمالية . تشكل اذن احد العوامل الحاسمة في الاحكام والانتظام . اي عامل يحافظ على مستوى مرتفع دائما لمعدل الربح هذا . فالمهمة الرئيسية للهجرة تكمن في استعمالها كعامل تحكم وضبط في الحفاظ على مستوى الارباح . هذه المهمة التي يمكن التعبير عنها بما اسماه احدى نشرات صحيفة « لوموند » : « استغلال في كل الاتجاهات » (ملفات ووثائق . السلسلة : ب . رقم 4 . جوان 1973) . ان هذا الاستغلال ينعكس على مستوى الاجور . على سبيل المثال . بفارق تتراوح ما بين 20 بالمائة و30 بالمائة بين سكان اصليين وعمال مهاجرين . لهم نفس العمل ونفس التأهيل . وفي ظرف أزمة . كما هو الحال منذ 1973 . تقوم اغلب المؤسسات بتسريح العمال وتشغيل عمال مؤقتين وبخاصة من بين العمال الاجانب المضطرين لقبول اجور منخفضة دون ان يتوفروا على تغطية التأمينات والضمان الاجتماعي خاصة في حالات المرض او حوادث الشغل الخطيرة . وحسب بعض المعطيات الاحصائية هناك ما يقارب 50 % من اليد العاملة في قطاعات المناجم والبناء والفلاحة . من العمال المهاجرين المؤقتين .

وهناك جانب رئيسي سكت عنه عدد كبير من المؤلفين . وهو ان العمال المهاجرين ادمجوا في

ان ظاهرة الهجرة في البلدان المستعمرة سابقا . لها اسبابها التاريخية التي لا يمكن فصلها عن واقع الاستعمار . ذلك انها تشكل النتيجة المباشرة لتخطيط النيات الاجتماعية القائمة : لقد شكلت الهجرة احد الشروط اللازمة والعاجلة لبناء القاعدة الرأسمالية في هذه البلدان . فهذا البناء استلزم اذن . تخطيط نمط وعلاقات الانتاج وتخطيط واعادة توجيه قنوات المبادلات واقطابها . والتمدين المسرع والفوضوي . والاستعمار الفلاحي ... الخ . وهكذا رتب كل مجال وطني ونظم بشكل يصبح معه مرتبطا بالمحيط الرأسمالي بالمعنى الذي يخدم فيه فقط . مصالح الرأسمال والطبقات المحلية المختارة للعب دور الوسيط .

لقد اصبح كل بلد خاضع للهيمنة الاستعمارية الأوروبية . مستودعا لتوفير المواد الأولية بمختلف انواعها ولتوفير الرجال ايضا : حيث استعمل هؤلاء سواء كمرتزقة وجنود في غزو مناطق اخرى من العالم او ابان الحربين العالميتين .. او كيد عاملة في عين المكان او في الدول الاستعمارية نفسها .

ان الهجرة في الواقع . نتيجة للفيض الناجم عن عمليات النزوح الداخلية التي أثرت وهيجت عن قصد . بتشتيت الهياكل الاجتماعية عن طريق استعمال وسائل : الغزو العسكري والتعسف الاداري والقمع السياسي والاعتصاب المنهجي للاراضي الفلاحية ... الخ .

بيد اننا نعلم . ان منظري الاستعمار سارعوا لتبرير تخطيط البنيات الاجتماعية في الدول المستعمرة او بلثرة سكانها . بل اكثر من ذلك . فسروها على انها مؤشرات اكيدة على طريق التقدم والعصرنة . ويشكل « روبرت مونتان » نموذجا معبرا عن هؤلاء الايديولوجيين الذين لا زالت تعليقاتهم . ولحد الآن مع الاسف (وهذا منذ اكثر من عشرين سنة) . تنشر وتردد وكأنها حقائق ثابتة .

الامبريالية

المهاجرين في اجمالي الناتج الداخلي لنفس السنة بفرنسا. مولت اذن وبشكل واسع. الواردات النفطية الفرنسية برصيد ايجابي يتراوح ما بين 37 و39 مليارا من الفرنكات !

ان التحويلات المحققة في اتجاه الدول المصدرة لليد العاملة. تتمركز فقط في القطاعات غير المنتجة وليس لها اذن اي انعكاس على البنية الصافية للرأسمال الثابت. وهي لا تلعب اذن اي دور على مستوى المناطق المتأثرة بالهجرة لتقويم اوضاعها الاقتصادية عن طريق خلق هياكل تشد وتحفظ اليد العاملة الفلاحية المبلترة نتيجة تخريب متسارع للوضع الفلاحي الاصلي. وبما

توفر الدول المصدرة لليد العاملة على البنيات الصناعية الملائمة. ومن جهة ثانية الى ان العامل المهاجر. المتعب والمنهك بسبب النفي الاضطراري. لا يفكر لدى عودته الى بلاده الا في نسيان عمله القديم. ولذلك يعمل هذا المهاجر بكل جهده لحياسة تجارة صغيرة بما وفره خلال عمله. مساهما بذلك في تضخيم القطاع الثالث المتضخم وغير المنتج اصلا.

• فيما يخص النقطة الرابعة المتعلقة بتحويلات العملة الصعبة وبالتوازن النقدي المترتب عن ارسال النقود من طرف العمال المهاجرين. فلندرس بامعان المعطيات المرقمة

• اما النقطة الثالثة. فهي تتعلق بخراقة التكوين المهني ونقل التكنولوجيا والمساهمة في التنمية. وهذه الخراقة لا يطرحها منظروا الاتجار بالعمال المهاجرين فقط. بل تتبناها ايضا منظمات دولية مثل الامم المتحدة ومنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية... في حين انه يكفي الاطلاع على المعطيات المرقمة المتعلقة بالجاليات المهاجرة في أوروبا الغربية. لملاحظة ان اقل من 10 % من العمال المهاجرين هم الذين يتلقون تكويننا مهنيا. بل اكثر من ذلك يعتمد مستقطبوا اليد العاملة في عين المكان الى فرز الجزء اليسير من العمال الاكفاء المكونين بتكاليف كبيرة من طرف الدول المصدرة. وعلى اية حال فان موقف ارباب



ان جزءا كبيرا من هذه التحويلات يستخدم في سد الحاجيات المعيشية للعائلات الباقية في البلد. فانها تساهم في تعميق تيار الهجرة الخارجية. باعتبار ان هذه العائلات تتعود الاعتماد على الموارد الخارجية وتهمل تدريجيا الاشغال الفلاحية.

وفي نفس الوقت. تغذي هذه التحويلات شبكات واسعة لتهرب العملة الصعبة والتي تؤدي الى تهريب الرساميل الى الخارج لصالح الطبقات الحاكمة. ونتيجة انعكاساتها المحللة سابقا. تغذي هذه التحويلات ايضا. توترات تضخيمية تنجم عنها اختلالات هامة في التوازن النقدي لصالح الرأسمال الامبريالي والطبقات الحاكمة المحلية.

يظهر اذن بشكل واضح ان الهجرة تساهم بالتأكيد في تقوية اختلال اوضاع البلدان المصدرة لليد العاملة وفي تعميق ظاهرة التبعية للامبريالية. □

التالية :

ساهم العمال الاجانب النشيطين في اجمالي الناتج الداخلي بفرنسا سنة 1970. ب 51 مليارا من الفرنكات. ساهمت فيها جالية العمال المغاربة على سبيل المثال. ب 3 مليارات و570 مليون فرنك فرنسي. في حين ان القيمة الاجمالية للتحويلات التي تمت في اتجاه المغرب. من طرف مجموع العمال المغاربة في أوروبا لا تصل الا الى 288 مليون فرنك. واذا ما أخذنا بعين الاعتبار القنوات الموازنة للتحويل. تقدر المجموع ب 400 مليون فرنك بالنسبة لأوروبا سنة 1970. فالفرق اذن شاسع. وبمجرد المقارنة بين هذه المعطيات المرقمة. تتهاوى كل حجج منظري تجارة العمال المهاجرين وتجار الرقيق العصريين.

وكمقارنة باللغة الدلالة. صرفت فرنسا على وارداتها من النفط سنة 1970. ما بين 12 و14 مليارا من الفرنكات. اي ان مساهمة العمال

العمل شديد الوضوح. كما يتبين من المقطع التالي المأخوذ من المقرر الصادر عن الندوة الدولية لارباب العمل بأثينا سنة 1969 :

« بادئ ذي بدء. تعتبر العديد من المؤسسات بانه ليس في مصلحتها ان تعطي للعمال المهاجرين تكوينا يساهم في تنحيتهن من مراكز العمل التي لا تتطلب كفاءة كبيرة والتي ترجع ضرورة هجرتهم اليها اصلا. ان وظيفة رب العمل هي ربح المال. وهو يكون (العمال) حسب حاجياته الخاصة... لا يجب ان يعتبر العمال المهاجرون ان لهم الحق في تكوين مهني مهما كان مستوى معارفهم. فما يجب الكلام عنه هو الفائدة من تكوينهم لا الحق في هذا التكوين ».

اما الجدارة التي توفرت عليها الاقلية الصغيرة من العمال والمفروض فيها ان تسمح بنقل التكنولوجيا. فهي لا تستخدم الا في حالات استثنائية نادرة. وذلك راجع من جهة. الى عدم